الجامعة الوطنية للتعليم المكتب الجهوي سوس ماسة درعة	Tazdawit Tanamurt n Usslmed	**Fédération Nationale de l'enseignement** **Bureau Régional Sous-Massa-Draa**

الجامعة الوطنية للتعليم بجهة سوس ماسة درعة تعقد مؤتمرها الجهوي يومي الجمعة والسبت 10و11 ماي 2013 بقاعة العروض التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة بأكادير.

في إطار الجهود التنظيمية والنضالية المتواصلة لإعادة بناء الجامعة الوطنية للتعليم على أسس الديمقراطية والكفاحية والارتباط الفعلي بقضايا وانشغالات الشغيلة التعليمية، **انعقد بقاعة العروض التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة بأكادير، وتحت إشراف الكاتب العام الوطني، المؤتمر الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم لجهة سوس ماسة درعة، يومي الجمعة والسبت 10 و11 ماي 2013 تحت شعار:** "العمل النقابي الكفاحي الوحدوي والمنظم، سبيلنا للتصدي للإجراءات التراجعية و تحصين الحريات النقابية وانتزاع مطالب نساء ورجال التعليم".

وبعد نقاش جاد ومسؤول، تناول بالبحث والتحليل تطورات ومستجدات الوضع التعليمي وطنيا و جهويا، ورهانات الحركة النقابية الديمقراطية والكفاحية، على ضوء استمرار الدولة المغربية في اتباع نفس السياسات المعادية لمطامح وتطلعات جماهير شعبنا، في تعليم شعبي ديمقراطي، جيد ومجاني، يضمن الحق في تكافؤ الفرص ويساير متطلبات المرحلة.

وبعد الوقوف على تراجع الحكومة والوزارة الوصية عن كل التزاماتها السابقة تجاه مطالب نساء ورجال التعليم وتنكرها لكل الاتفاقات المبرمة، وفي مقدمتها الاتفاق الأخير بتاريخ 26 أبريل 2011، وإقدامها في المقابل على اتخاذ إجراءات خطيرة وغير مسبوقة في ضرب الحريات النقابية بتنفيذ قرار الاقتطاع من أجور المضربين والمضربات، والسعي الحثيث لتمرير القانون التكبيلي للحق في الإضراب وقانون القابات، والاستمرار في التربص بالمكاسب الطفيفة لجماهير الشغيلة في مجال الحماية الاجتماعية والحق في التقاعد، ومواصلة التدمير التدريجي و الممنهج للقدرات الشرائية لجماهير الشغيلة وعموم الكادحين عبر سياسة التقشف المملاة من الدوائر الاستعمارية، و تجميد الأجور وتحرير الأسعار والإلغاء التدريجي لدعم المواد الاستهلاكية الأساسية استعدادا للإقبار النهائي لصندوق المقاصة... ومواجهة الوقفات والمسيرات الاحتجاجية السلمية لنساء ورجال التعليم ولمختلف شرائح وقطاعات الشعب المغربي الكادح بالقمع الوحشي و التنكيل الجسدي والاعتقالات.

وبعد مناقشة التقريرين المالي والأدبي و مشاريع الأوراق المقدمة إلى المؤتمر والمصادقة عليها و انتخاب **المكتب الجهوي الجديد**، فإن المؤتمر الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم، يعلن ما يلي:

1. **تحميله الدولة المغربية مسؤولية نتائج سياساتها الكارثية بقطاع التعليم، والتي أوصلت منظومتنا التعليمية إلى الباب المسدود ووضعتها في مؤخرة الترتيب الدولي. و سجل اعترافها بفشل كل الوصفات المملاة والمحاولات الترقيعية التي خضع لها قطاع التعليم إلى حدود الآن، والتي لم تخلف سوى المليارات من الدراهم ديونا ستدفع من جيوب دافعي الضرائب، مع إصرار المسؤولين على تكريس سياسة الإفلات من المحاسبة والمساءلة والمتابعة في حق من تبث تورطهم في نهب المال العام تكريسا للمقولة الشهيرة " عفا عما سلف"، وفي هذا الإطار يدعو إلى فتح تحقيق جدي في الأموال المنهوبة إبان تنفيذ و أجرأة بنود المخطط الاستعجالي.**
2. **إدانته الشديدة للتعاطي اللامسؤول للوزارة الوصية مع مختلف قضايا وملفات الشغيلة التعليمية، وتنكرها لكل الاتفاقات المبرمة و آخرها اتفاق 26 أبريل 2011 والتراجع عن المكتسبات العامة والفئوية (التراجع عن الدرجة الجديدة و الترقي بشهادة الإجازة والماستر- إقصاء العديد من المناطق القروية من التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة - منع الموظفين من متابعة الدراسة- مذكرة الزمن المدرسي بالابتدائي ،...) ،مما يؤكد حقيقة خواء "الحوار الاجتماعي" المزعوم من أي مضمون جدي بالنسبة للشغيلة، وأن الهدف من توقيع الاتفاقات**

Fédération Nationale de l'enseignement F.N.E

المذكورة لم يكن سوى تواطؤ مكشوف مع القيادات البيروقراطية لعزل نضالات الشغيلة والحركة النقابية عموما عن الحراك الشعبي الذي شهدته بلادنا بقيادة حركة 20 فبراير المجيدة.

3. إدانته بشدة الهجومات القمعية السافرة التي تتعرض لها احتجاجات الشغيلة التعليمية بكل فئاتها و مختلف نضالات الجماهير الشعبية، ويعلن تضامنه المطلق و اللامشروط مع كافة ضحايا الاعتداءات والاعتقالات، واستعداده المبدئي لدعم كل أشكال التنسيق الميداني لاتخاذ مبادرات عملية وحدوية لإعادة بناء ميزان قوى كفيل برد الهجوم و حماية الحقوق و تحصين المكتسبات.
4. رفضه القاطع لأي تقنين لمجال الحريات وعزمه على النضال إلى جانب كل أحرار هذا البلد لإسقاط كل القوانين القمعية و المانعة للحريات العامة والخاصة وللحق في الإضراب والانتماء النقابي، وفي هذا الإطار يطالب باسترجاع المبالغ المالية المقتطعة من أجور المضربين والمضربات.
5. رفضه أي مساس بحقوق و مكتسبات الشغيلة وعموم الأجراء و الأجيرات في مجال الحماية الاجتماعية، و نضاله باتجاه إقرار حلول حقيقية للحفاظ على مكاسب المتقاعدين و توسيعها، عن طريق سن سياسة حقيقية للتشغيل و محاربة البطالة و ضمان تسيير شفاف و ديمقراطي لصناديق التقاعد، واسترجاع الأموال المنهوبة وأداء الدولة ما بذمتها لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد، ووقف نزيف أموال المنخرطين بنظام المعاشات المدنية في اتجاه أنظمة المعاشات العسكرية.
6. دعوته الحكومة إلى فتح تحقيق عاجل و نزيه في ملفات الفساد التي يعرفها تدبير مالية التعاضدية العامة للتربية الوطنية وتقديم المتورطين في نهب المال العام إلى المحاكمة العادلة.
7. مطالبته بإقرار نظام أساسي جديد يستجيب لتطلعات مطالب نساء ورجال التعليم ويكفل حقوقهم ومكتسباتهم ويتجاوز ثغرات نظام 2003.
8. مطالبته الوزارة الوصية بفتح حوار مسؤول وجدي على أرضية الملفات المطلبية للشغيلة التعليمية والقطاع بل اللقاءات ذات الطابع الإخباري والاستهلاكي ولغة الوعيد والتهديد.
9. رفضه المطلق لاستفراد الوزارة الوصية بإصدار ما سمي بالمذكرة الإطار للحركة الانتقالية شكلا ومضمونا.
10. مطالبته بفتح تحقيق في مسؤولية الأكاديمية الجهوية في التلاعب بالمعطيات الخاصة بالمترشحين و المعايير المعمول بها في تدبير الحركات الجهوية الانتقالية والإدارية و طلبات الاستيداع الإداري و التلاعب بالبنيات وبالمناصب الشاغرة و الزبونية في التعيينات ، كما يطالب بمعالجة طعون نساء و رجال التعليم للموسم الفاطة في الحركات الجهوية، وإيفاد لجن للتقصي في الاختلالات التي تعرفها مالية الأكاديمية في الخوالة و الهواتف و التعويضات والصفقات...
11. تسجيله استمرار معاناة ضحايا التقسيم الإداري بتزنيت وسيدي إفني وواررزات وتنغير وتجميد مختلف الإتفاقات المرتبطة بهما ومطالبته بإيجاد حل لهذا الملف.
12. مطالبته الأكاديمية و النيابات الإقليمية بإيجاد صيغ عملية وسريعة وغير منحازة لحل النزاعات على مستوى الإدارات والمؤسسات التعليمية التابعة لها وبالكف عن استفزاز المدرسين والمدرسات من خلال الاستفسارات المتكررة لإجبارهم على قبول التكليفات التعسفية واللاقانونية.
13. تنبيه لمطالب كل الفئات التعليمية المناضلة ومساندته لنضالاتها ونضالات فروع و تنسيقيات أساتذة وأستاذات العالم القروي التابعة للجامعة الوطنية للتعليم على مستوى الجهة المطالبة بعدم إقصاء مناطق بأقاليمها من التعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية وبحركة انتقالية شفافة ونزيهة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع نساء ورجال التعليم وتعيد الاعتبار لمعياري النقطة والأقدمية وتضع حدا لمعاناة الحالات الاجتماعية وبتوفير الأمن للشغيلة و المؤسسات التعليمية وإيجاد حلول للاكتظاظ والخصاص من الأساتذة وتحسين شوط العمل.
14. استعداده خوض أشكال احتجاجية تصعيدية دفاعا عن الاستحقاق و تكافؤ الفرص وضد استمرار الزبونية و المحسوبية و ضدا على تلاعبات الادارة بمصالح الشغيلة.
15. تضامنه ومساندته للنضالات التي تخوضها الجماهير الشعبية (عمال ومعطلين وطلبة...) وقواها المناضلة وعلى رأسها حركة 20 فبراير ويطالب بتوقيف الاعتقالات والمحاكمات الصورية وبإطلاق كافة معتقلي القضايا العادلة.

الفيدرالية الوطنية للتعليم
Fédération Nationale de l'enseignement
F.N.E